

## مساهمة منظمة الأمم المتحدة في الحد من التلوث البيئي

*United Nations Organization contribution to reducing environmental pollution*

د. قسمية محمد<sup>(1)</sup>

أستاذ محاضر "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)

guesmiamohamed@gmail.com

تاريخ النشر  
05 أبريل 2020

تاريخ القبول:  
26 مارس 2020

تاريخ الارسال:  
04 فيفري 2020

### المخلص:

التلوث جريمة بيئية دولية، وبالتالي المحافظة على الوسط البيئي تتطلب ضرورة تكثيف الجهود لمكافحة التلوث البيئي، وهو ما تأكد من خلال استحداث الإعلانات الدولية ونصوص الاتفاقيات على مستوى منظمة الأمم المتحدة، فحماية المنظومة البيئية بشكل مرضي يتوقف على وضع تدابير حماية وطنية كفيلة بالقضاء على التلوث أو على الأقل الحد من توسعه.

### الكلمات المفتاحية:

التلوث، منظمة، الأمم، المتحدة، البيئي، الحد.

### Abstract:

*Pollution is an international environmental crime, and thus maintaining the environmental milieu requires the necessity of intensifying efforts to combat environmental pollution, which was confirmed through the introduction of international declarations and texts of agreements at the level of the United Nations organization. At least limit its expansion .*

### Keywords:

*Pollution, organization, united nations, environmental, limit.*



## مقدمة:

نظرا لما تشكله البيئة من أرضية خصبة لممارسة الحقوق الأساسية للإنسان على أكمل وجه، سواء كانت تلك البيئة بحرية أو جوية أو برية، ونظرا لما يعترض تلك البيئة السليمة من شوائب تشكل تلوثا، أو ما يعرف بالتلوث البيئي، فإن منظمة الأمم المتحدة باعتبارها منظمة عالمية تهتم بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، عكفت على غرار تشريعات دولية أخرى على الإهتمام بموضوع البيئة، خاصة وأن هذه الأخيرة أي قضية البيئة أصبحت تشكل اهتماما محوريا لدى دول العالم من خلال التلوث الذي تنجر عنه مجموعة من العواقب والمخاطر على الإنسان.

لذا تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والاحتياطات لحماية البيئة، سواء ضمن المؤتمرات التي عقدت على مستوى منظمة الأمم المتحدة، أو الاتفاقيات الصادرة عنها في مجال حماية البيئة من التلوث، ومن هذا المنطلق يمكن البحث في مسألة جهود الأمم المتحدة ودورها في حماية التلوث البيئي، وكذا تبيان الأسس التشريعية التي اعتمدها في نفس المجال.

**الإشكالية الرئيسية:** ما مدى مساهمة منظمة الأمم المتحدة في توفير حماية مناسبة

للمنظومة البيئية؟

## إشكاليات فرعية:

- ما المقصود بالتلوث البيئي؟

- ما مدى تنوع جهود منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة؟

- هل استطاعت منظمة الأمم المتحدة توفير حماية ملائمة للبيئة؟

**المنهج المستخدم:** تم اعتماد المنهج الوصفي وذلك بوصف البيئة كظاهرة، وكذا التلوث

البيئي والمنظومة البيئية، إضافة إلى المنهج التحليلي من أجل فحص وتحليل الأسس التشريعية التي اعتمدها منظمة الأمم المتحدة في هذا المجال.

**التقسيم العام للدراسة:** دراسة هذا الموضوع تكون ضمن مبحثين، مبحث أول بعنوان الإطار

العام لحماية البيئة من التلوث، ومبحث ثان بعنوان جهود منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة.

## المبحث الأول: الإطار العام لحماية البيئة من التلوث

دراسة هذا المحور تتطلب التطرق إلى مفهوم كل من البيئة والتلوث البيئي بل وحتى

الحماية البيئية، وذلك ضمن المطالب الآتية:

## المطلب الأول: مفهوم البيئة

الوقوف على المفهوم القانوني للبيئة، يتطلب بيان المفهوم اللغوي للبيئة، إذ يرجع الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى الجذور "بؤا" والذي أخذ منه الفعل الماضي "باء"، كما يقال بؤأ، أي حل ونزل، وأقام، والإسم عن هذا الفعل هو البيئة، فاستبأه أي اتخذه مباءة بمعنى نزل وحل به<sup>(1)</sup>.

وفي القرآن الكريم جاء قوله تعالى: "وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكَمَا بِمِصْرَٰ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ"<sup>(2)</sup>.

في اللغة الفرنسية ورد تعريف البيئة بأنها المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي ويشمل جميع العناصر الطبيعية والثقافية القادرة على التأثير على الكائنات الحية أما في اللغة الإنجليزية تستخدم *Environment*، للدلالة على الظروف المحيطة والمؤثرة في نمو وتسمية حياة الكائن، أو مجموع الكائنات الحية، كما تستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية، مثل الهواء، والماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان<sup>(3)</sup>.

أما بخصوص التعريف الاصطلاحي للبيئة، تعددت تعريفات للبيئة، فعرفت بأنها: "الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من البشر"، وعرفت بأنها: "مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان مع الكائنات الأخرى فيستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم"، كما عرفت بأنها: "كل ما يحيط بالإنسان من ظاهرات حية وغير حية، وليس للإنسان أي دخل في وجودها وتكون عناصرها في حركة مستمرة متناغمة، متوافقة في نظام معين يسمى بالنظام البيئي"، فالتعريفات السابقة كلها تتفق على معنى البيئة - وإن اختلفت أفاضها وعباراتها - المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، لذا يمكن القول أن البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الأحياء من إنسان وحيوان ونبات، ويشمل الماء والهواء والأرض وما يؤثر على ذلك المحيط<sup>(4)</sup>.

بخصوص التعريف القانوني للبيئة، فقد اختلفت التشريعات في وضع تعريف لها وانقسمت إلى قسمين، منها من أخذت بالمفهوم الضيق للبيئة وحصرتها في العناصر الطبيعية كالشعر الليبي، حيث جاء في القانون الليبي لحماية البيئة على أنها: "المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، وجميع الكائنات الحية، وتشمل الهواء والماء والتربة..."<sup>(5)</sup>.

أما القسم الآخر من التشريعات تأخذ بالمفهوم الواسع، فجعلت البيئة شاملة للعناصر الطبيعية والإنسانية أي الطبيعية والإصطناعية كالشعر العراقي، فقد عرفها بأنها: "المحيط

بجميع عناصره الذي تعيش فيه الكائنات الحية والتأثيرات الناجمة عن نشاطات الإنسان الإقتصادية والإجتماعية والثقافية"<sup>(6)</sup>.

كما عرفها المشرع المصري بأنها: "الحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية، وما يحتويه من مواد وما يحيط به من هواء وماء وتربة، وهو ما يقيمه الإنسان من منشآت"<sup>(7)</sup>. للإشارة عرفت البيئة على المستوى الدولي بأنها: "مجموعة من النظم الطبيعية والإجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها زاهم ويؤدون فيها نشاطهم"<sup>(8)</sup>.

### المطلب الثاني: مفهوم التلوث البيئي

الوقوف على مفهوم التلوث البيئي يتطلب التعرض لمصطلح التلوث من الناحية اللغوية، ثم مفهومه الإصطلاحي عند علماء البيئة، وذلك قبل التطرق إلى المفهوم القانوني للتلوث. بخصوص المفهوم اللغوي للتلوث، التلوث في اللغة العربية بمعنى التلخيق يقال تلوث الطين بالطين، وثلوث ثيابه بالطين أي تلخها، ويقال: التلأثت عليه الأمور، أي التبتست، والتأثت في عمله أي أبطأ، والتأثت بالدم أي تلخ به، وقد يطلق على كلمة الفساد معنى التلف والعطب والخلل والمفسد، فيقال هذا الأمر مفسد، هذا منه فساد، خاصة وأن معنى الفساد، الإضطراب والخلل الذي يدخل على الشيء بفعل أو بإدخال غريب أو أجنبي عنه على نحو يفسده، أي يجعله غير صالح في أداء وظيفته التي خلق لها<sup>(9)</sup>.

استخدام القرآن الكريم لتلك اللفظة كان في كثير من آياته، منها قوله تعالى: "وَأَذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ"<sup>(10)</sup>.

في اللغة الفرنسية يعني فعل يلوث *polluer* يلطخ أو يوسخ، ووسخ الشيء أي جعله غير سليم، وثلوث الماء أو الهواء أي جعله معيبا، أما في اللغة الإنجليزية يستخدم أكثر من مصطلح لغوي للتعبير عن التلوث منه *Contamination*، الذي يعني وجود تركيزات تفوق المستوى الطبيعي في المجال البيئي<sup>(11)</sup>.

بخصوص المفهوم الإصطلاحي للتلوث البيئي فإنه: "كل تغيير في التركيب الكيميائي أو الخصائص الكيميائية أو البيولوجية للنظام البيئي، ويكون له أثر سلبي على العوامل البيئية المتجددة من نبات وحيوان وغير الحية من هواء وماء وتربة وحرارة ورطوبة، وعلى التفاعل بين هذه المكونات جميعا"، لذا التلوث البيئي يطلق على زياده أو نقصان غير مرغوب فيهما في المكونات الأساسية للعناصر الطبيعية، كالهواء أو غيرهما، ويكون هذا التغيير خارج مجال التذبذبات الطبيعية لأي من هذه المكونات، الأمر الذي يؤدي إلى تأثير مباشر أو غير مباشر على النظام البيئي<sup>(12)</sup>.

بخصوص التعريف القانوني للتلوث البيئي، فقد عرفه المشرع الأردني في المادة الثانية من قانون حماية البيئة رقم 25 لسنة 2006 بأنه: "أي تغيير في عناصر البيئة، بما يؤدي بصوره مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالبيئة أو يؤثر سلبا على عناصرها، أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية أو ما يخل بالتوازن الطبيعي"، كما عرفه المشرع المصري في المادة الأولى من قانون حماية البيئة المصري بأنه: "أي تغيير في خواص البيئة مما قد يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت، أو يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية"<sup>(13)</sup>.

من الإتفاقيات الدولية التي عرفت التلوث، الإتفاقية المتعلقة بتلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود المنعقد بجنيف في 13 نوفمبر 1979، إذ عرفت في مادتها الأولى تلوث الهواء بأنه: "إدخال الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر لمواد أو لطاقة في الجو أو الهواء، يكون لها مفعول ضار يعرض صحة الإنسان للخطر أو تضر بالمصادر الحيوية أو النظم البيئية، أو تخل بالاستمتاع بالوسط الطبيعي"<sup>(14)</sup>.

### المطلب الثالث: تعريف حماية البيئة

هي مجموعة القواعد والإجراءات التي تكفل منع التلوث أو التخفيف من حدوثه أو مكافحته، والمحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية والتنوع البيولوجي وإعادة تأهيل المناطق التي تدهورت بسبب الممارسات الضارة، وإقامة المحميات البرية والبحرية وتحديد مناطق عازلة حول مصادر التلوث الثابتة، ومنع التصرفات الضارة أو المدمرة للبيئة، وتشجيع أنماط السلوك الإيجابي، وعرفها القانون اليمني لحماية البيئة بأنها: "المحافظة على مكوناتها وخواصها وتوازنها الطبيعي ومنع التلوث أو التقليل منه أو مكافحته، والحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها وحماية الكائنات الحية التي تعيش فيها خاصة المهددة بالإنقراض"، كما عرفها المشرع المصري في المادة 1 فقرة 9 من قانون حماية البيئة بأنها: "المحافظة على مكونات البيئة والإرتقاء بها ومنع تدهورها أو تلوثها أو التقليل من حد التلوث، وتشمل المكونات الهواء والبحار والمياه الداخلية، متضمنة نهر النيل والبحيرات والمياه الجوفية والمحميات الطبيعية والموارد الطبيعية الأخرى"<sup>(15)</sup>.

بالرجوع إلى القانون الجزائري رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نجد أن المشرع لم يعط تعريفا دقيقا للبيئة، بينما المادة 02 منه تنص على أهداف حماية البيئة، كما تضمنت المادة 03 منه مكونات البيئة، ولكن بالرجوع إلى القانون رقم 10/03 السالف الذكر، فإن مفهوم البيئة يشمل كل من البيئتين الطبيعية والإصطناعية، وهي

ذلك المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء هواء، تربة، كائنات حية وغير حية، ومنشآت مختلفة<sup>(16)</sup>.

للإشارة حماية البيئة لها إطار دولي، بمعنى يوجد ما يسمى بالحماية الدولية للبيئة من التلوث البيئي، إذا أصبح الإهتمام بالبيئة وحمايتها من خطر التلوث يشغل اهتمام المجتمع، فالعالم يواجه أربع قنابل موقوتة هي الانفجار السكاني، نقص الموارد، التلوث البيئي، رؤوس الأموال، لذا ظهر القانون الدولي للبيئة من خلال الإتفاقيات المتعددة التي وقعت عليها معظم دول العالم، وكان لها صدا واسعا في مجال صيانة البيئة، وتحديد المسؤولية الدولية عن أضرار التلوث البيئي<sup>(17)</sup>.

يستشف أن البيئة من الناحية الفقهية والاصطلاحية، مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، والذين يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم، وهو تعريف يختلف عن التعريفات التي تضمنتها التشريعات بخصوص تعريف للبيئة، والتي انقسمت إلى قسمين، منها من أخذت بالمفهوم الضيق للبيئة، فحصرتها في العناصر الطبيعية، والبعض الآخر من التشريعات أخذت بالمفهوم الواسع، وجعلتها شاملة للعناصر الطبيعية والإنسانية أي الطبيعية والإصطناعية.

تلك البيئة قد تتعرض إلى تغيير في التركيب الكيميائي أو الخصائص الكيميائية أو البيولوجية للنظام البيئي، ويكون له أثر سلبي على العوامل البيئية المتجددة من نبات وحيوان وغير الحية من هواء وماء وتربة وحرارة ورطوبة، وتأثير على التفاعل بين هذه المكونات جميعا، وهو ما يسمى بالتلوث البيئي، الأمر الذي فرض ضرورة وجود حماية للمنظومة البيئية.

### المبحث الثاني: جهود منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة

قبل التفصيل في جهود منظمة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة من التلوث يمكن التوضيح أن دراسة هذا المحور تتضمن دراسة نماذج من إعلانات منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث، وكذا اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة لحماية البيئة على المستويات الثلاثة البحرية والجوية والبرية:

#### المطلب الأول: نماذج من إعلانات منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة من التلوث

يمكن التطرق إلى مؤتمر استوكهولم عام 1972، وكذا الميثاق العالمي للطبيعة وما صدر عنه، إضافة إلى مؤتمر ريودي جانيرو عام 1992 ومؤتمر جوهانسبورغ عام 2002، وكوينهاجن للتغيرات المناخية عام 2009، مع التطرق إلى برنامج الأمم المتحدة، تلك الإعلانات التي تعتبر

مجرد توجيه لسلوك الدول في المستقبل، كما تشكل الإطار العام للاتفاقيات البيئية الملزمة، ويطلق عليها الفقهاء اصطلاح القانون المرن:

### الفرع الأول: مؤتمر استوكهولم بشأن البيئة الإنسانية عام 1972

كانت السويد محطة لإعلان التوصيات الدولية لحماية البيئة، بينما اعتبره باحثون ومختصون بمثابة ميثاق دولي للبيئة<sup>(18)</sup>.

صدر عن مؤتمر استوكهولم الإعلان العالمي حول البيئة الإنسانية الذي يعتبره البعض بمثابة العمل التقني الأول في مجال القانون الدولي للبيئة، كونه يحتوي على مجموعة من المبادئ المتعارف عليها والكافية لتنظيم العلاقة في مجال حماية البيئة في الوقت الذي صدر فيه، بل هناك من يرى أن إعلان استوكهولم بمثابة أحد مصادر القانون الدولي للبيئة على الرغم من صفته غير الإلزامية، ولقد تمثلت أهداف المؤتمر في تنبيه الشعوب والحكومات إلى أن الأنشطة الإنسانية تشكل إضرارا بالبيئة الطبيعية، وتخلق مخاطر جسيمة تمس الرفاهية الإنسانية، بل والحياء البشرية نفسها، ومن بين أهدافه أيضا بحث سبل تشجيع وترقية قيام الحكومات والمنظمات الدولية بما من شأنه حماية البيئة وتحسينها، كما صدر عن المؤتمر خطة للعمل الدولي اشتملت على 109 توصية، تدعو الدول والحكومات والمنظمات الدولية والوكالات المرتبطة بالأمم المتحدة إلى التعاون لاتخاذ التدابير اللازمة من أجل حماية الحياء، والسيطرة على التلوث الضار بها<sup>(19)</sup>.

من بين الانجازات التي حققتها المؤتمر، إنشاء جهاز دولي يتبع الأمم المتحدة يختص بشؤون البيئة، وبناء على ذلك أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1972 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) كهيئة دولية مختصة بشؤون البيئة، ومن وظائف برنامج الأمم المتحدة في هذا الشأن، تنمية التعاون الدولي في مجال البيئة وتقديم التوصيات المناسبة لهذا الغرض، وكذا وضع النظم الإرشادية العامة لتوجيه البرامج البيئية وتنسيقها في إطار منظمة الأمم المتحدة متابعة تنفيذ البرامج البيئية، وجعل الوضع البيئي الدولي تحت البحث والمراجعة المستمرة<sup>(20)</sup>.

لتنفيذ ذلك تبنى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الثانية سنة 1975 المساهمة في تطوير وتدويل القانون الدولي للبيئة، بما يتماشى مع احتياجات الاهتمام بالبيئة على المستوى العالمي، وكذا المساهمة في تطوير القانون البيئي على المستويين الوطني والإقليمي، مع إجراء دراسات مقارنة على المستوى الوطني بشأن القوانين البيئية وتكييفها مع متطلبات القانون الدولي للبيئة، وتقديم مساعدات للدول النامية لتطوير تشريعاتها البيئية<sup>(21)</sup>.

### الفرع الثاني: الميثاق العالمي للطبيعة عام 1982

الهدف من هذا الميثاق توجيه وتقديم أي مسلك إنساني من شأنه التأثير على الطبيعة، وأن تلتزم الدول بتنفيذ النصوص القانونية الدولية التي تكفل الحفاظ على الطبيعة وحماية البيئة، كما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 72/45 (1990) بإيلاء مزيد من الأهمية بخصوص حماية وصيانة بيئة الفضاء الخارجي، خصوصا الجوانب التي يمكن أن تؤثر على بيئة الأرض<sup>(22)</sup>.

في هذا الإطار أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تضمن: "أن تدمير البيئة الذي لا تبرره ضرورة عسكرية وينفذ عمدا، أمر يتعارض بشكل واضح مع القانون الدولي"<sup>(23)</sup>. تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد تبنت في قرارها رقم 72/31 عام 1977 اتفاقية خطر الاستخدام الحربي أو العدواني لوسائل تغيير البيئة، وقد أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارا مفاده، حظر الهجوم المسلح على المنشآت النووية، بالنظر للنتائج الخطيرة المتمثلة في الإشعاعات التي قد تترتب داخل أو خارج حدود الدول التي يتم الهجوم عليها<sup>(24)</sup>.

### الفرع الثالث: مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (ريودي جانيرو عام 1992)

أطلق عليه -قمة الأرض- وأهم أهداف هذا المؤتمر إيجاد صيغة مناسبة للعدالة بين البيئة والتنمية، وقد صدر عن مؤتمر ريودي جانيرو مجموعة وثائق هامة، أهمها أجندة ريودي جانيرو، أو الأجندة 21 (جدول أعمال القرن الحادي والعشرون)، وأشارت ديباجة هذا الإعلان على أن هذا الأخير يعتبر امتدادا لإعلان استوكهولم حول البيئة الإنسانية، مؤكداً أن أهداف هذا الإعلان هو إنشاء نوع من الشراكة العالمية في النظام الجديد القائم على العدالة<sup>(25)</sup>.

يعتبر هذا الإعلان استمرارا لجهود الأمم المتحدة التي انطلقت مع إعلان استوكهولم عام 1972 م، ورغم أنه لا يشكل في حد ذاته قواعد قانونية ملزمة للدول، شأنه في ذلك شأن إعلان استوكهولم - بحكم أنه لم يصدر في شكل معاهدة دولية - إلا أنه ليس مجرد من أية قيمة أو معدوم الفائدة، حيث أنه قد يساهم في تكوين عرف دولي في مجال حماية البيئة، فضلا عن أنه قد يكون مقدمة أو مصدرا تاريخيا لاتفاقيات دولية ملزمة تبرمها الدول فيما بينها مستقبلا<sup>(26)</sup>.

### الفرع الرابع: مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة -جوهانسبورغ- عام 2002

عقد من أجل وضع خطة عمل لتنفيذ أجندة القرن الواحد والعشرين للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وتحسين الحالة المعيشية للبشرية التي تتزايد بشكل مطرد مقابل الماء



والغذاء والمطالب الخدمائية لأجل حماية البيئة، علاوة على الطلب المستمر على استخدامات الطاقة والصناعات، كما أشير في هذا المؤتمر إلى دعم الشراكة ووضع الإجراءات لبناء تنمية مستدامة<sup>(27)</sup>.

### الفرع الخامس: مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية 2009

الهدف من هذا المؤتمر إبرام اتفاقية شاملة وملزمة تحل محل بروتوكول كيوتو الذي سينتهي العمل به عام 2012، فهذا المؤتمر جاء مكمل لاتفاقية كيوتو من أجل حماية جديده للبيئة من مخاطر التغيرات المناخية وتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة، هذه الأخيرة التي ظهرت انعكاساتها الخطيرة على مناخ الأرض خلال السنوات القليلة الماضية، ولقد جاء البيان الختامي لهذا المؤتمر في شكل لا يتعدى كونه مجرد تراضي بين الدول الصناعية الكبرى على حساب الدول النامية حيث كان الاتفاق الذي ترتب عنه هو تخصيص 30 مليار دولار لدعم الدول الفقيرة خلال السنوات القادمة من أجل مواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية، على أن يتم رفع قيمة المبلغ المخصص إلى 100 مليار دولار بحلول 2020، وتبين من نص اتفاق المؤتمر أنه لا توجد أهداف ملزمة لخفض انبعاث الغازات بالنسبة للدول الصناعية لكن تضمن التزامات لدول بعينها أدرجت أسماؤها في ملحق الاتفاقية<sup>(28)</sup>.

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة التوصية 2997 في 15 ديسمبر 1972، وذلك من خلال مؤتمر استوكهولم 1972، تقضي بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي بدأ نشاطه منذ عام 1973، مقره بجيبوتي، وتعد الهيئة الوحيدة لمنظمة الأمم المتحدة التي يقع مقرها في دولة نامية، ويعمل البرنامج على مساعدة الحكومات والجهات الأخرى ذات الصلة من أجل مراعاة الاعتبارات البيئية في الجهود المبذولة من أجل التنمية، ونظرا للتطورات في مجال القانوني الدولي للبيئة شكلت محكمة العدل الدولية في 19 يوليو 1993 دائرة خاصة بشؤون البيئة مكونة من 7 أعضاء من أجل النظر في القضايا البيئية، استنادا إلى الصلاحية المشار إليها في المادة 26 فقره 1 من النظام الأساسي للمحكمة، وترتبا لما سبق، نجد أن للمؤتمرات الدولية التي تعقد في إطار منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية وما ينتج عنها من إعلانات دولية، دور بارز في تطوير القانون الدولي للبيئة، وتعد مرجعا هاما للدول عند إعداد الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة والتنمية المستدامة<sup>(29)</sup>.

للإشارة اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموجب الفقره 1 من الضرع الأول من مقرره 25/11 الصادر في 20 شباط/ فبراير 2009 البرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دوريا - برنامج مونتيفيديو الرابع - كاستراتيجية واسعة لأوضاع القانون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال صياغة الأنشطة في ميدان القانون البيئي

للسنوات العشر 2010-2019، على أن يقدم التقرير معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ وضع القانون البيئي، وأن ينقل توصيات اجتماع كبار المسؤولين الحكوميين الخبراء في القانون البيئي<sup>(30)</sup>.

### المطلب الثاني: الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة البحرية من التلوث

من الاتفاقيات الدولية العديدة المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، والتي ساهمت منظمته الأمم المتحدة في إبرامها مايلي:

#### الفرع الأول: اتفاقية لندن الدولية لمنع التلوث بزيوت البترول في البحار لعام 1954

إثر مناقشات المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة عام 1950 حول تزايد حالات التلوث البحري الناشئ عن تفرغ البترول من السفن وغيرها، انعقد في لندن مؤتمر دولي لعلاج مشكلة تلوث البيئة البحرية بالبترول في الفترة من 26 أفريل إلى 12 ماي 1954، وأسفر هذا المؤتمر عن إبرام اتفاقية دولية في 12 ماي 1954، أصبحت سارية المفعول في 26 ماي 1954، ولقد طرأت على هذه الاتفاقية عدو تعديلات في سنوات 1962، 1969، 1971 بناء على اقتراحات من المنظمة البحرية الدولية<sup>(31)</sup>.

تهدف هذه الاتفاقية إلى مكافحة التلوث البحري الناجم عن زيت البترول وتسري أحكامها على السفن المسجلة في إقليم أي من الدول الموقعة، كما تسري على سفن الدول غير الموقعة بشرط أن لا تقل حمولتها عن 150 طن، وقد وضعت هذه الاتفاقية قواعد موضوعية بخصوص تفرغ البترول في ماء البحر وشروطه، وقررت أن أي تفرغ على خلاف أحكامها يعد غير مشروع ومحظور، بل ويعد جريمة يعاقب عليها وفقا لقانون دولة الإقليم الذي حدث فيه التفرغ أو دولة العلم<sup>(32)</sup>.

#### الفرع الثاني: اتفاقية الأمر المتحدة لقانون البحار عام 1982

أسفرت جهود الأمم المتحدة عن إبرام اتفاقية شاملة لتنظيم استخدام البحار في 10 ديسمبر 1982 ودخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في نوفمبر 1994، تضمن الجزء الثاني منها أحكاما لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، وقد وضعت على الدول الأطراف الالتزامات الكفيلة بحماية البيئة البحرية ومكافحة مصادر تلوثها أيا كانت، ووفقا للنصوص الواردة في هذا الجزء المذكور، تلتزم الدول الأطراف منفردة أو مشتركة باتخاذ التدابير اللازمة لمنع وخفض والحد من تلوث البيئة البحرية أيا كان مصدره مستخدمة أفضل الوسائل العلمية المتاحة لها، كما تتخذ الدول التدابير اللازمة لضمان أن تتم الأنشطة الواقعة تحت إشرافها، بما لا يؤدي إلى تلويث بيئات الدول الأخرى، ولقد أوضحت الاتفاقية وسائل تنفيذ الالتزام بحماية البيئة البحرية وذلك عن طريق التعاون بين الدول من أجل وضع المعايير والمستويات

وبرامج الدراسات والبحوث، وكذا ضع القوانين والأنظمة اللازمة لحماية البيئة البحرية، كما تقضي نصوص الاتفاقية ضرورة التعاون الدولي بين الدول، سواء كان ذلك على المستوى العالمي أو الإقليمي أو من خلال المنظمات الدولية المتخصصة، لوضع المعايير والقواعد الدولية اللازمة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها<sup>(33)</sup>.

كما ألزمت الاتفاقية جميع الدول باتخاذ تدابير لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة على التلوث الناتج عن استخدام التكنولوجيا الواقعة تحت ولايتها أو رقابتها أو عن طريق ادخال أنواع غريبة أو جديد قصادا أو عرضا على جزء معين من البيئة البحرية، والتي يمكن أن تسبب تغيرات كبيرة وضاره بتلك البيئة<sup>(34)</sup>.

### المطلب الثالث: دور الاتفاقيات الدولية في حماية البيئة الجوية

من الاتفاقيات الدولية العديدة المتعلقة بحماية البيئة الجوية والحفاظ عليها والتي ساهمت منظمة الأمم المتحدة في إبرامها مايلي:

#### الفرع الأول: اتفاقية جنيف بشأن حماية العمال من الإشعاعات المؤينة عام 1960

من الأحكام التي قررتها هذه الإتفاقية، ضرورة التزام كل عضو في منظمة العمل الدولية بتنفيذ أحكامها، وذلك عن طريق إصداره للقوانين واللوائح والوسائل الأخرى اللازمة، وكذا ضرورة اتخاذ الخطوات الملائمة لتأمين حماية فعلية للعمال بشأن صحتهم وسلامتهم ضد الإشعاعات المؤينة، إضافة إلى التزام كل عضو أن يحدد بدقة نسب كميات المواد الإشعاعية المسموح بها، على أن تخضع هذه النسب للمراجعة المستمرة في ضوء المعلومات الجارية، وقد نصت الاتفاقية على جانب وقائي، ببذل الجهود للحد من تعريض العمال للإشعاعات المؤينة إلى أدنى حد ممكن عمليا، وعلى جميع الأطراف المعنية تجنب تعريض العمال للإشعاع إذا كان مثل هذا التعريض غير ضروري<sup>(35)</sup>.

#### الفرع الثاني: اتفاقية الفضاء الخارجي لعام 1967 م

تضمنت هذه الإتفاقية مجموعة المبادئ التي تحكم نشاط الدول في استكشاف الفضاء الخارجي واستعماله بما في ذلك القمر والأجرام السماوية، ومن الأحكام التي قررتها، تعهد الدول الأطراف بعدم وضع أي أجسام تحمل أية أسلحة نووية، أو أي نوع آخر من أسلحة التدمير الشامل في أي مدار حول الأرض، أو وضع مثل هذه الأسلحة على أي أجرام سماوية أو في الفضاء الخارجي بأي طريقة أخرى، مع الإبقاء على الاستخدام السلمي للقمر والأجرام السماوية الأخرى، كما تضمنت الاتفاقية حظر إنشاء أية قواعد أو منشآت أو تحصينات عسكرية، وتجريب أي نوع من الأسلحة وإجراء أية مناورات عسكرية في الأجرام السماوية<sup>(36)</sup>.

### الفرع الثالث: توصية مؤتمر العمل الدولي بشأن حماية العمال من تلوث الهواء والضوضاء الاهتزازات

لعام 1977م

تضمنت هذه الاتفاقية أحكاما تخص التزام كل دولة بوضع المعايير والمستويات الفنية اللازمة، لتعريف العمال بمخاطر التعرض لتلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات، وكذا التزام كل دولة باتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الضرورية اللازمة، لخفض معدلات تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات في أماكن العمل، إضافة إلى التزام كل دولة بإعلام العمال بطريقة ملائمة بالمخاطر المهنية التي توجد في بيئة العمل، الناتجة عن تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات كما عليها تمكينهم من استخدامهم الوسائل المتاحة للوقاية من هذه المخاطر<sup>(37)</sup>.

### الفرع الرابع: اتفاقية جنيف بشأن الهواء عبر الحدود لعام 1979 م

تضمنت هذه الاتفاقية أحكاما، في مقدمتها التزام الدول الأطراف بالعمل على الحد من التقليل التدريجي لتلوث الهواء، خاصة التلوث الذي يعبر الحدود الوطنية ويصل إلى أماكن بعيدة عن مصدره، وكذا التزام الدول الأطراف بالدخول في مشاورات بناء على طلب طرف أو أكثر يتأثر حالا أو مستقبلا بتلوث الهواء عبر الحدود، وذلك مع الطرف أو الأطراف التي يوجد في إقليمها مصدر هذا التلوث، إضافة إلى التعاون بين الدول الأطراف في مكافحة التلوث، عن طريق القيام بالأنشطة البحثية اللازمة لتخفيض انبعاث مركبات الكبريت<sup>(38)</sup>.

### الفرع الخامس: اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون عام 1985 م

فرضت الاتفاقية التزاما قانونيا على الدول الأطراف، يتمثل في اتخاذ التدابير المناسبة لداخل الصحة البشرية والبيئية، والآثار الضارة التي تنجم أو يرجح أن تنجم عن الأنشطة البشرية التي تحدث تعديلات في طبقة الأوزون، ولتحقيق هذا الهدف يتطلب من الدول أن تتعاون فيما بينها عن طريق البحث والرصد وتبادل المعلومات من أجل زيادة تقييم آثار الأنشطة البشرية على طبقة الأوزون، وآثار ذلك التغيير على الصحة البشرية والبيئة، وأكدت الاتفاقية أيضا على ضرورة التعاون في المجالات العلمية والفنية والقانونية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية<sup>(39)</sup>. علما أن المقصود بطبقة الأوزون في هذه الاتفاقية، طبقة الأوزون الجوي فوق الطبقة المتاخمة للكوكب<sup>(40)</sup>.

### المطلب الرابع: دور الاتفاقيات الدولية في حماية البيئة البرية من التلوث

من الاتفاقيات الدولية العديدة المتعلقة بحماية البيئة البرية والحفاظ عليها، والتي ساهمت منظمة الأمم المتحدة في إبرامها مايلي:

### الفرع الأول: اتفاقية باريس المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام 1972

يعتبر من التراث الثقافي، كل من الآثار ومجموعات المباني والمواقع الأثرية ذات القيمة العالية البارزة من الناحية التاريخية والجمالية، ولضمان اتخاذ تدابير حماية فعالة لحماية وحفظ التراث الثقافي والطبيعي، قررت الاتفاقية أنه على كل دولة الالتزام بتبني سياسة عامة تستهدف جعل التراث الثقافي والطبيعي يؤدي وظيفة في حياة الجماعة، العمل على تنمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية ووضع وسائل العمل التي تسمح للدولة بأن تجابه الأخطار المهددة للتراث الثقافي والطبيعي، وكذا اتخاذ التدابير القانونية والعلمية والتقنية والإدارية والمالية المناسبة لتعيين هذا التراث، وحمايته والحفاظة عليه وعرضه وإحيائه<sup>(41)</sup>.

### الفرع الثاني: الاتفاقية الخاصة بالتأثيرات عبر الحدود الناتجة عن الحوادث الصناعية عام 1993

غرض الاتفاقية منع الحوادث الكبرى التي تتضمن مواد خطيرة والحد من آثار مثل هذه الحوادث، والمواد الخطرة تتمثل في أي مادة أو مزيجاً من المواد يشكل خطوره بحكم خصائصه الكيميائية أو الفيزيائية أو السمية، إما وحده أو في تركيب مع غيره، وبالتالي هدفها حماية صحة الإنسان والبيئة من الآثار الخطيرة للحوادث الصناعية التي يتوسع تأثيرها عبر الحدود، وقد تضمنت الاتفاقية المذكورة إلزام الدول الأطراف وبعد التشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال بخلق سياسة وطنية متكاملة لحماية العمال والجمهور والبيئة من مخاطر الحوادث الكبرى، مع العمل على تنفيذ تلك السياسة ومراجعتها دورياً بوضع تدابير لوقاية وحماية منشآت المخاطر الكبرى، وكذا حث أطراف التشاور المذكورة أعلاه على الاستخدام الأفضل لتكنولوجيات السلامة المتاحة<sup>(42)</sup>.

### الفرع الثالث: الاتفاقية الخاصة بحظر استخدام الأسلحة الكيميائية عام 1993:

تهدف الاتفاقية إلى العمل من أجل إحراز تقدم فعال نحو نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، بما في ذلك حظر وإزالة جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل، وفي ضوء هذا ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف بأن لا تقوم تحت أي ظرف باستحداث أو إنتاج الأسلحة الكيميائية أو حيازتها بطريقة أخرى، أو تخزينها أو الاحتفاظ بها، أو نقلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى أي كان، وكذا عدم استعمال الأسلحة الكيميائية، وعدم القيام باستعدادات عسكرية لاستعمال الأسلحة الكيميائية، وكذا عدم مساعدته أو تشجيعه أو حث أي كان بأي طريقة على القيام بأنشطة محظورة، كما تضمنت الاتفاقية تعهد الدول الأطراف بتدمير الأسلحة الكيميائية التي تملكها أو تحوزها، أو تكون تحت سيطرتها، وأن تدمر جميع الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها<sup>(43)</sup>.

الاهتمام الدولي بمكافحة التلوث البيئي يدل على أن ذلك التلوث أصبح يشكل جريمة بيئية دولية، وهي واحد من أخطر أشكال الجريمة المنظمة<sup>(44)</sup>. ويترتب عن ارتكاب الجريمة البيئية الدولية مسؤولية دولية، أساسها الخطأ أو الفعل الدولي غير المشروع أو المخاطر<sup>(45)</sup>. يستشف أن العديد من الاتفاقيات المنعقدة في إطار الأمم المتحدة، تعتبر الانطلاقة الحقيقية لرسم الطريق أمام الدول لحماية البيئة، وهذا دليل على الدور القانوني الذي لعبه التشريع الدولي في إرساء قواعد قانونية صحيحة من أجل حماية البيئة من التلوث البيئي على المستويات الثلاثة البحرية والجوية والبرية، وكل ما سبق يدل على ظهور ما يسمى بالقانون الدولي للبيئة الذي أصبح فرع من فروع القانون الدولي على غرار فروع القانون الدولي الأخرى، مما يؤكد الأهمية القصوى التي عني بها موضوع البيئة على المستوى الدولي لاسيما في إطار الأمم المتحدة وفي ضوء هذا أي إخلال بمبادئ وتدابير القانون الدولي للبيئة تنجر عنه مسؤولية دولية.

#### خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين أن أصل الوسط الذي يعيش في الإنسان نظيف ولكن تحيط به العديد من المؤثرات الخارجية التي تجعل منه ملوثا في أغلب الأحيان، لذا المحافظة على ذلك الوسط تتطلب ضرورة تكثيف الجهود لمكافحة التلوث البيئي، لاسيما على المستوى الدولي، وهو ما تأكد من خلال نصوص الاتفاقيات والإعلانات الدولية، وتجلى أكثر من خلال دور أكبر منظمة وهي منظمة الأمم المتحدة من خلال الدور الذي لعبته في استحداث أغلب الإعلانات سواء عن طريق الجمعية العامة التابعة لها، أو من خلال المؤتمرات التي عقدت على مستواها، ومما لاشك أن جهود الأمم المتحدة التي تم التطرق إليها، عكست توجه الدول على المستوى العالمي إلى تطبيق ما يسمى بالقانون الدولي للبيئة الذي أصبح فرع من فروع القانون الدولي قائم بذاته على غرار فروع القانون الدولي الأخرى ومنبعه أيضا الأهمية البالغة التي حظي بها موضوع البيئة على المستوى الدولي كل هذا يدل يؤدي إلى القول أن أي إخلال بمبادئ وتدابير القانون الدولي للبيئة كضرع من فروع القانون الدولي تنجر عنه مسؤولية دولية.

رغم تنوع جهود الأمم المتحدة في الحفاظ على البيئة من خلال ما ذكر أنفا وعلى الرغم من إقرار مسؤولية دولية عن كل انتهاك يمس البيئة، إلا أن البيئة بقيت تتعرض للعديد من المؤثرات التي أدت وما زالت تؤدي إلى تلوثها، لذا يمكن عرض بعض الاقتراحات التي قد تؤدي إلى القضاء على التلوث البيئي أو على الأقل الحد من تنايمه فيمايلي:

- حظر تنقل المركبات البرية والبحرية والجوية خاصة التجارية منها عبر الحدود بين الدول، لاسيما التي يتأكد أو يشتبه فيها أنه ثوثة أو قد تؤدي إلى التلوث البيئي.

- وضع معايير بخصوص حجم البضائع البرية والبحرية والجوية التي يتم نقلها بين الدول، في مقدمتها تسقيف وزن البضائع.
- إلزام الدول بوضع شروط حماية لنقل وسائل النقل البرية والبحرية والجوية لاسيما التجارية منها، تجنباً للتلوث البيئي.
- إنشاء أجهزة مناسبة لحماية وحفظ البيئة البرية والحرية والجوية.
- إجراء الدراسات والبحوث العلمية والثقافية والتقنية، اللازمة لدفع المخاطر التي تهدد البيئة.
- التزام الدول الأطراف بالعمل على الحد من التقليل التدريجي لتلوث الهواء والبحر والأرض، خاصة التلوث الذي يعبر الحدود الوطنية ويصل إلى أماكن بعيدة عن مصدره.
- التزام الدول الأطراف بالدخول في مشاورات، بناء على طلب طرف أو أكثر يتأثر حالاً أو مستقبلاً بتلوث الهواء عبر الحدود، وذلك مع الطرف أو الأطراف التي يوجد في إقليمها مصدر هذا التلوث، وترتيب المسؤولية الدولية عليها.
- التعاون بين الدول الأطراف في منظمة الأمم المتحدة لمكافحة التلوث، عن طريق القيام بالأنشطة البحثية اللازمة.
- ضرورة وضع نصوص خاصة في تشريعات الدول، من أجل توقيع عقوبات صارمة على كل من تسول له نفسه إحداث تلوث في البر أو البحر أو الجو.

### قائمة المصادر والمراجع:

#### أولاً - قائمة المصادر:

#### أ- القرآن الكريم.

#### ب- الاتفاقيات والتوصيات والتقارير الدولية:

- 1- اتفاقية لندن لمنع تلوث البحر بالبترول عام 1954.
- 2- اتفاقية جنيف بشأن حماية العمال من الإشعاعات المؤينة عام 1960.
- 3- اتفاقية الفضاء الخارجي لعام 1967.
- 4- اتفاقية باريس المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي عام 1972.
- 5- توصيات مؤتمر استوكهولم بشأن البيئة الإنسانية لعام 1972.
- 6- توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2997 عام 1972.
- 7- التوصية 156 الصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، المنعقد في 1 حزيران/يونيه/1977 بجنيف.
- 8- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982.
- 9- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون عام 1985.
- 10- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 37/47 عام 1992.
- 11- الاتفاقية الخاصة بالتأثيرات عبر الحدود الناتجة عن الحوادث الصناعية عام 1993.

12- الاتفاقية الخاصة بحظر استخدام الأسلحة الكيماوية عام 1993.

13- موجز تقرير المدير التنفيذي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بخصوص استعراض منتصف المدد للبرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دوريا، الدورة الثانية، المنعقد بنبروبي أيام 23-27 أيار/ مايو 2016.

#### ج- القوانين الوطنية؛

1- القانون الليبي لحماية البيئة رقم (7) لسنة 1982.

2- المادة الثانية من القانون العراقي لحماية وتحسين البيئة رقم (27) الصادر في 2009/12/13.

3- قانون البيئة المصري رقم (4) الصادر في 27 يناير 1994.

#### ثانيا - قائمة المراجع؛

##### أ- الكتب؛

1- الدكتور داليا مجدي عبد الغني، القانون الدولي والبيئة، دون ذكر مكان وسنة النشر.

##### ب- المقالات في المجلات؛

1- م.م سالم نعمة رشيد، م م سلام مؤيد شريف، الحماية الجنائية للبيئة من التلوث(دراسة مقارنة) مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني /إنساني / 2015.

2- عمار سليمان، الحماية القانونية للبيئة من التلوث في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 08 ج02، جوان 2017، ص 845.

3- م د خالد جواد كاظم، دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الجريمة البيئية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 42، شباط 2019.

##### ج- المقالات في الملتقيات والندوات؛

1- الدكتور مفيد عبد الجليل الصلاحي، الدكتور سميحة سعيد عبد الحليم محمد، الحماية الدولية والجنائية للبيئة، دراسة تأصيلية لحماية البيئة من التلوث البيئي في القانون الدولي العام والقانون الجنائي الوطني، بحث مقدم إلى المؤتمر العام الخامس بعنوان القانون والبيئة، كلية الحقوق جامعة طنطا، يومي 23 و24 أبريل 2001، مصر.

2- الدكتور ابراهيم السيد أحمد رمضان، دور الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية في حماية البيئة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية الحقوق بعنوان القانون والبيئة، جامعة طنطا، من 23 إلى 24 أبريل 2018.

3- ابراهيم عبد ربه ابراهيم، المسؤولية الجنائية الدولية عن انتهاكات البيئة في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر القانون والبيئة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، من 23-24 أبريل 2018.

##### د- المقالات على مواقع الأنترنت؛

1- الدكتور عبد العزيز مرزاق، التشريعات الدولية المنظمة للبيئة، مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الأول،

2018، متوفر على الأنترنت بتاريخ 2019/09/09 : [entreprisewww.droit](http://entreprisewww.droit).



## الهوامش:

- (1) م.م سالم نعمة رشيد، م م سلام مؤيد شريف، الحماية الجنائية للبيئة من التلوث (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني /إنساني / 2015، ص 96.
- (2) سورة يونس، الآية: 87.
- (3) م.م سالم نعمة رشيد، م م سلام مؤيد شريف، مرجع سابق ذكره، ص 96.
- (4) الدكتور مفيد عبد الجليل الصلاحي، الدكتوروة سميرة سعيد عبد الحليم محمد، الحماية الدولية والجنائي للبيئة، دراسة تأصيلية لحماية البيئة من التلوث البيئي في القانون الدولي العام والقانون الجنائي الوطني، بحث مقدم إلى المؤتمر العام الخامس بعنوان القانون والبيئة، الذي عقد يومي 23 و24 أبريل 2001، كلية الحقوق جامعة طنطا، مصر، ص 6.
- (5) أنظر: المادة الأولى من القانون الليبي لحماية البيئة رقم (7) لسنة 1982.
- (6) أنظر: المادة الثانية من القانون العراقي لحماية وتحسين البيئة رقم (27) الصادر في 2009/12/13 بموجب قرار مجلس الشعب رقم 21.
- (7) أنظر: المادة الأولى من قانون البيئة المصري رقم (4) الصادر في 27 يناير 1994.
- (8) م.م سالم نعمة رشيد وآخر، مرجع سابق ذكره، ص 96.
- (9) المرجع نفسه، ص 96.
- (10) سورة البقرة، الآية: 205.
- (11) م.م سالم نعمة رشيد وآخر، مرجع سابق ذكره، ص 97.
- (12) د. مفيد عبد الجليل الصلاحي وآخر، مرجع سابق ذكره، ص 8.
- (13) د. مفيد عبد الجليل الصلاحي وآخر، مرجع سابق ذكره، ص 8.
- (14) م.م سالم نعمة رشيد وآخر، مرجع سابق ذكره، ص 97.
- (15) د. مفيد عبد الجليل الصلاحي وآخر، مرجع سابق ذكره، ص 9.
- (16) عمار سليمان، الحماية القانونية للبيئة من التلوث في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد 08، ج 02، جوان 2017، ص 845.
- (17) د. مفيد عبد الجليل الصلاحي وآخر، مرجع سابق ذكره، ص 9.
- (18) الدكتور عبد العزيز مرزاق، التشريعات الدولية المنظمة للبيئة، مجلة القانون والأعمال جامعة [www.droit.etentprise.org](http://www.droit.etentprise.org)، الحسن الأول، 2018، متوفر على الأنترنت بتاريخ: 2019/09/09.
- (19) أنظر توصيات مؤتمر استوكهولم بشأن البيئة الإنسانية، الذي عقد في استوكهولم بالسويد في الفترة من 5 - 6 يونيو عام 1972، الذي شاركت فيه 113 دولة و13 منظمة متخصصة ومنظمات حكومية وعدد من المنظمات غير الحكومية، والذي دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 ديسمبر 1968.
- (20) أنظر التوصية رقم 2997 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1972.
- (21) الدكتوروة داليا مجدي عبد الغني، القانون الدولي والبيئة، دون ذكر مكان وسنة النشر، ص 27، 28.
- (22) أنظر: الميثاق العالمي للطبيعة عام 1982، الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان تتويجا لجهود دولية بدأها رئيس جمهورية الجزائر أمام الجمعية الثانية للإتحاد العالمي لحفظ الطبيعة الذي عقد بمدينة كيناشاسا - زائير عام 1977.

- (23) أنظر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 37/47 عام 1992.
- (24) الدكتور ابراهيم السيد أحمد رمضان، دور الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية في حماية البيئة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس لكلية الحقوق، جامعة طنطا بعنوان القانون والبيئة في الفترة من 23 إلى 24 أبريل 2018، ص 7.
- (25) أنظر ديباجة إعلان ريودي جانيرو بالبرازيل، الذي عقد إثر قمة الأرض المنظم من طرف منظمة الأمم المتحدة في الفترة من 3 يونيو 4 يونيو عام 1992، وحضره ممثلو 178 دولة من بينهم 116 من رؤساء الدول والحكومات.
- (26) د. داليا مجدي عبد الغني، مرجع سابق ذكره، ص ص 28، 29.
- (27) أنظر: توصيات مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (جوهانسبرج عام 2002) المنعقد بإشراف من الأمم المتحدة في الفترة الممتدة بين 26 أغسطس و4 سبتمبر 2002 بمدينة جوهانسبرج جنوب إفريقيا، بحضور 104 من رؤساء الدول والحكومات.
- (28) د. ابراهيم السيد أحمد رمضان، مرجع سابق ذكره، ص ص 11، 12.
- (29) المرجع نفسه، ص 12.
- (30) أنظر: موجز تقرير المدير التنفيذي لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بخصوص استعراض منتصف المدد للبرنامج الرابع لوضع القانون البيئي واستعراضه دوريا الدورة الثانية، المنعقد بتيروبي أيام من 23 27 أيار/ مايو 2016.
- (31) د. ابراهيم السيد أحمد رمضان، مرجع سابق ذكره، ص 15.
- (32) أنظر: المادتان الثانية والسادسة من اتفاقية لندن لمنع تلوث البحر بالبترول لعام 1954 المعدلة.
- (33) د. ابراهيم السيد أحمد رمضان، مرجع سابق ذكره، ص ص 15، 16.
- (34) أنظر: المادة 196 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي عقدت بجامبيكا في 10 ديسمبر 1982، وأصبحت سارية التنفيذ في 16 نوفمبر 1994.
- (35) أنظر: المادة الخامسة من اتفاقية جنيف بشأن حماية العمال من الإشعاعات المؤينة المنعقد بسويسرا في 22 يونيو عام 1960.
- (36) أنظر: المادة الرابعة من اتفاقية الفضاء الخارجي التي تعرف باسم معاهد المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، وتشكل أساس القانون الدولي للفضاء، عقدت بلندن، موسكو، وواشنطن في 27 يناير عام 1967، ودخلت حيز التنفيذ في 10 أكتوبر 1967.
- (37) أنظر: التوصية 156 الصادرة عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، المنعقد في 1 حزيران/ يونيو 1977 بجنيف.
- (38) أنظر: الإتفاقية المتعلقة بتلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود المنعقد بجنيف في 13 نوفمبر 1979.
- (39) د. داليا مجدي عبد الغني، مرجع سابق ذكره، ص ص 37، 38.
- (40) أنظر: المادة الأولى من اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون المنعقد بفيينا عام 1985، ودخلت حيز التنفيذ عام 1988.

(41) أنظر: المادتان الأولى والخامسة من اتفاقية باريس المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، المنعقد في إطار الاجتماع السابع عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو في الفترة من 17 أكتوبر إلى 21 نوفمبر 1972، وتم اعتمادها فعلا في 16 نوفمبر 1972.

(42) أنظر: المادتان الثالثة والرابعة من الاتفاقية الخاصة بالتأثيرات عبر الحدود الناتجة عن الحوادث الصناعية المبرمة بسبب انعقاد المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية بجنيف في 2 حزيران/يونيه 1993، وقد دخلت حيز التنفيذ في 19 04 2000.

(43) أنظر: المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بحظر استخدام الأسلحة الكيماوية المنعقد في إطار مؤتمر نزع الأسلحة بباريس في 2 يناير عام 1993، والتي دخلت حيز التنفيذ في 29 أبريل 1997، وهي ملزمة للغالبية العظمى من الدول.

(44) م د خالد جواد كاظم، دور الحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الجريمة البيئية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 42، شباط 2019، ص 1003.

(45) إبراهيم عبد ربه إبراهيم، المسؤولية الجنائية الدولية عن انتهاكات البيئة في ضوء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر القانون والبيئة، كلية الحقوق، جامعة طنطا في الفترة من 23 24 أبريل 2018، ص 5، 7.

